كان الاختلاف بشيء آخر ليس بشرط لها لكن بغير المعنى لكن بغير المراد منه فلا عبرة به ويجب
عليه الزام المدعي جعليه بالجواب وقد صرح اصحابنا بما ذكرته ثانيا فقالوا لا يجوز للحاكم
ان يعلم المدعي كيفية الدعوى والان يعلم الشاهد كيفية الشهادة لكنه لو تعدى وعلم احدهما
ذلك فادى المدعي وادى الشهادة بتعليمه اعتد بذلك على ما بحثه بعض المتاخرين
وبايد عليه ما ذكرته فقالوا لو قال لمن لا يعرن العربية لزوجته انت طالق ان دخلت
الدار ينبغي ان لم تطلق الا بالدخول وان كان وضع لفظه انها تطلق في الحال لان العامي
لا يفرقون في مثل ذلك بين ان وان ومن ثم ذكر جمع متاخرون وغيرهم انه لو قال العامي
زوجتك او انكحتك او بعتك بفتح التاء او ضمها او اني بلغني آخر بغير المعنى لم يضر لانه لا يعتد
لمدلولات الالفاظ فسومح فيها فكذا اينال بنظيره هنا وقول السائل نفع الشبه
لو كلفنا مع تحريم الدعوى لادى ذلك الى جرح يجاب عنه بانه لا حرج في ذلك لسهولة
رجوعه الى من يعرف ذلك فيعلمه او توكيله من يعرف ذلك ليدعي به وسئل عن
وفي محاجير سكان هو وابامهم في محل واحد وفي المحل المذكور صندوق وفيه
اسعفة ومفاتيح القفل بيد المحاجير فكسر الولي الصندوق واخرج ما فيه من
الاسعفة وادعى انها ملكه فنفر المحاجير من الاستيلاء عليها وادعوا ايضا انها ملكهم فهل
ينبغي الملك لهم دونه او عكسه او يقال انه للولي ولهم لوجوده في ملكه وهل وجود
المفتاح في ايديهم دونه قرينة الذ على ملكهم له فاجاب بان ذلك يحتاج لمزيد
وهي ان الشيخين قالا لو احاط صله لو اختلف الزوجان حال الزوجية او بعدها والبينة
او وارثا ما او ارث واحد والاخر في متاع البيت الصالح لهما او لاحدهما فان كان لاحدهما
بينة قضي بها وان لم يكن بينة فان انتزع احدهما باليد عليه حسا اي بطريق المشاهدة
والعيان او حكما بان كان في ملكه المختص باليد عليه دون صاحبه سواء كان ملكه حقيقة
اولا فالقول قوله بيمينه وما كان في يد هما حسا او في البيت الذي يسكنانه فلهما
واحد تحالفا الاخر فان حلفا جعل بينهما وان حلف احدهما فقط قضي له انتهى قال
الاذرعي والخلاف في هذا عند انا والمراد بالبيت المنزل والمسكن سواء الدار والبيت
المعد منها اذا لم يكن لهما يد على غيره منها قال جمع متقدمون وتبعهم الاذرعي والزركشي
وسواء في المسكون لهما المملوكة لهما او لاحدهما والمستعارة والمغصوبة ونحوها





قال الاذرعي والغرض ان يكون بيد كل منهما على ما خوذ به الذاهبين المتاع وحكم المتنازع
فيما يسكنانه حكم المتاع الذي به قال الاذرعي وهو الظاهر ان ما اطلقوه في المتاع من
اثاث وغيره محمول اذا اسند ليدهما الحكمية على السواء اما لو اختص احدهما بالدار وكان
بعض بيوتها متاع محرز عن الاخر ومفاتيح الخزائن وافقاله بيده دون يد صاحبه
فاليد على ما فيه للمالك ونحو دون الاخر فتامله انتهى وتبعه الزركشي على هذا البحث
فاك ينبغي ان يكون هذا فيما كانت يد هما الحكمية عليه سواء اما ما اختص بموضع محرز
يقفل مفتاحه بيد مالك البيت دون غيره فاليد عليما فيه للمالك وقال الغاضي لو
تنازعا في عمارة دار وتقارا على ان اصل الدار لاحدهما فالقول قول صاحب اليد
لان العمارة تتبع انتهى وكلاهما صحيح في ان كون المفاتيح بيد احدهما لا يكون قاضيا
بان اليد له الا اذا كان المحل الذي فيه الاسعفة مملكا لمن مفتاحه بيده فلو سكنا دارا
مملوكة لاحدهما وفي مخزن منها اسعفة والمفاتيح بيد غير المالك لم تكن اليد عليها لمن
المفتاح بيده لانه عارض ما بيده من المفاتيح ما هو اقوى منه وهو كون من ليس بيده
مفتاح مالكا لذلك المخزن الذي فيه الاسعفة وعند هذه المعارضة يجب ان تلك
الاسعفة تكون بيد هما لان تلك المعارضة صيرت لا يد لاحدهما عليها بخصوصها واذا
اتفقت خصوصية احدهما بان كان في يد هما بحكم كونهما ساكنين فيها على حد سواء
قال الاذرعي قال الشيخ ابراهيم المروزي بعد ذكره ما سبق في الزوجين وهكذا الخ
واخت تنازعا في متاع البيت الذي يسكنانه وكذا لو الاجنبي والاجنبية او الطفل
والبالغ يسكنانه دارا واحدة فما فيها لهما بحكم اليد انتهى وبهذا من كلام شيخه القاضي حسين
في التعليق قال القاضي واذا وقعت المنازعة قام ولي الطفل مقامه في المنازعة
ورايت في روضة الحكام وثبت اليد للطفل كما ثبت لنفسه الخ وحكى جدي عن بعض
اصحابنا ان الصغير اذا كان تابعا لغيره فبلغ بان كان يسكن دارا مع ابيه
ليسكن يسكنه وينتقل بانتقاله فلا يد له وان لم يكن تابعا بان كان مع اجنبي فالبد تثبت
للصغير ايضا وعن بعضهم انه اذا كان الصغير مع من ليس وليا فاليد تثبت له ايضا وان كان
وليا عن وصاية او نصب حاكم ففي ثبوت اليد له وجهان انتهى وهل الحكم كذلك لو كانا
رشيدين لسيدين او احدهما رشيدا وتكون اليد للسيدين او لاحدهما محل تامل الساكن